جامعة فرحات عباس – سطيف
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
الملتقى الدولي حول:
آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري
13-14 نوفمبر 2006

آليات تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل الشراكة الأورو- متوسطية

ورقة بحث من إعداد:

د. رحيم حسين المركز الجامعي برج بوعريريج

أ. سلطاني محمد رشدي جامعة بسكرة

ملخص:
تتناول هذه الورقة البحثية واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وكذا معوقات نموها، إضافة إلى الشراكة الأورو-متوسطية ومدى أهميتها في تطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورفع قدراتها التنافسية، وباعتبار أن التعاون الاقتصادي والمالي هو الركيزة الأساسية للشراكة الأورو-متوسطية سيتم التطرق إلى حصيلة التعاون والشراكة على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج MEDA الذي يعتبر الأداة المالية الرئيسية للشراكة الأورو_متوسطية؛ ثم الانتقال إلى أساليب وآليات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في إطار كل من السياسة الوطنية والتعاون الإقليمي (المتوسطي) والدولي.

مقدمة:

إن توقيع الجزائر على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي، وتأهبها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، إلى جانب فتح السوق المحلية أمام المستثمر الأجنبي والمنتجات الأجنبية، تفرض على الاقتصاد الجزائري، لاسيما منه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تحديات تنافسية عميقة، وتضعه أمام رهانات معقدة. غير أنه، وبالمقابل، يمكن هذه الشراكة أن تتيح له فرصا لا يستهان بها، يتعين تثمينها واستغلالها بأحسن الكيفيات والآليات، في إطار من التعاون بمختلف صوره: تبادل المعارف والخبرات والتكنولوجيا، التمويل، المشروعات المشتركة، وغيرها.

ولقد بدأت مختلف برامج التعاون الدولي التي يستفيد منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤتي ثمارها، خاصة ما تعلق منها بالتعاون المتعدد الأطراف، وأبرز مثال على ذلك برنامج "ميدا"(MEDA) المندرج في إطار التعاون الأورو-متوسطي، خاصة بعد أن تم تفعيله بإعادة النظر في الاتفاقية المنظمة له.

إن نجاح اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي والانضمام المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة, يتطلب اعتماد جملة من السياسات والإجراءات المرافقة التي تساعد على خلق مناخ استثماري من شأنه أن يؤدي إلى تصحيح الإختلالات الهيكلية التي يعيشها الاقتصاد الوطني, ومن بين هذه الإجراءات: إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائمة والعمل على تشجيع خلق المزيد منها، نظرا لما لهذه الأخيرة من دور فعال في عملية التنمية الاقتصادية إن على المستوى الجزئي (المؤسسة) أو على المستوى الكلي من خلال توفيرها لمناصب الشغل وتحسين النوعية وسهولة تسييرها وتمويلها، وتتطلب هذه العملية مجموعة من الإجراءات والآليات التي تعمل على تطوير هذا النوع من المؤسسات قصد تحسين مردوديتها وأداءها في ظل المنافسة العالمية المتنامية.

وتهدف هذه الورقة البحثية إلى استعراض واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل الشراكة الأورو-متوسطية، وتقييم مختلف جوانب انعكاسات التعاون الدولي والشراكة الأورو-متوسطية عليها، وكذا البحث عن سبل وآليات تعزيز الفرص وتثمين المكاسب.

وعليه، فإن هذه المداخلة ستتضمن المحاور الأساسية التالية:

1- واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومعوقات نموها.
2- أهمية الشراكة الأورو-متوسطية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
3- حصيلة التعاون والشراكة على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
4- أساليب وآليات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في إطار كل من السياسة الوطنية والتعاون الإقليمي (المتوسطي) والدولي.

1- واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقات نموها في الجزائر:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكيفية تنميتها, الشغل الشاغل لكثير من الحكومات والمنظمات الدولية, باعتبارها الوسيلة المناسبة لتحقيق التنمية في المجتمعات المتقدمة والنامية بصفة عامة؛ ولقد تعددت المفاهيم المقدمة لهذه المؤسسات باختلاف تصنيف الدول لها، حيث يرى البعض بأن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي كل مؤسسة ذات طابع قانوني، تتمتع بالاستقلالية المالية، وتعمل في القطاعات الأولية، والتي تستوجب المسؤولية فيها إلى شخص واحد في أغلب الأحيان، أو اثنان أو ثلاثة،

وعلى العموم يكون المالك الوحيد لرأس المال[1]؛ في حين عرفها الاتحاد الأوروبي بأنها كل مؤسسة تضم أقل من 250 أجير ورقم أعمالها أقل من 40 مليون وحدة نقدية أوروبية, أو مجموع الميزانية لا يتجاوز27 مليون وحدة نقدية أوروبية, والتي لا تكون في حد ذاتها ممتلكة بنسبة 25% من قبل مؤسسة أخرى لا تنطبق على هذه المعايير[2].

وفي ظل انضمام الجزائر إلى المشروع الأورو-متوسطي, ومن أجل تحقيق الانسجام في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, أخذ القانون الجزائري بالمعايير الأوروبية في تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, حيث عرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية:" بأنها مؤسسة إنتاج سلع و/أو خدمات, تشغل من 1 إلى 250 شخصا, ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دج, أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دج, وتستوفي معايير الاستقلالية"[3].

تميز النسيج الصناعي الجزائري في فترة ما بعد الاستقلال, باعتماده على أسلوب تنموي قائم على نموذج الصناعات المصنعة, ومع بداية التسعينيات أخذت الحكومات في تبني فلسفة اقتصادية جديدة قوامها تحرير المبادرة الفردية وتشجيع الاستثمارات الخاصة, وقد تم إنشاء عدة مؤسسات صغيرة ومتوسطة خلال هذه الفترة, حيث تضاربت الأرقام والإحصائيات الرسمية في تحديد عددها بدقة, بسبب المرونة الكبيرة التي يتمتع بها قطاع هذه المؤسسات من حيث النمو والتطور ونقص المعلومات الدقيقة والصحيحة المتعلقة بالعدد الحقيقي لها؛ وبالرغم من وجود الإرادة السياسية لترقية هذا القطاع, والنتائج الاقتصادية المحققة, فإنه يعرف العديد من العراقيل التي من شأنها إعاقة نموه الطبيعي, والتي تتمحور أساسا في ثقل المحيط الإداري, وصعوبة الحصول على القروض البنكية والأراضي الصناعية لإقامة المشاريع, إضافة إلى البيروقراطية المتفشية والإجراءات الإدارية المعقدة والتي حدّت من فعالية هذه المؤسسات.

1-1- واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

إن المرونة التي يتمتع بها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تستوجب المتابعة المستمرة لنموه الديمغرافي وتطوره, وذلك لتحديد المميزات الرئيسية له, ومدى مساهمته ومشاركته في إنشاء الثروة, توفير مناصب العمل, وترقية الصادرات والمساهمة في كافة الميادين الاقتصادية والاجتماعية الأخرى.

إن المجهودات التي ما فتأت تبذلها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا الإطار، أدّت بالفعل إلى تحسن نسبي لمحيط هذه المؤسسات, والذي أدى إلى تزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة مقارنة بعدد وفياتها, حيث سجلت إلى نهاية سنة 2004 زيادة قدرها 17500 مؤسسة(إنشاء 18987 مؤسسة, إعادة بعث للنشاط 1920 مؤسسة، وشطب 3407 مؤسسة), ليصل العدد الإجمالي للمؤسسات الخاصة إلى 225449 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تشغل 592758 عامل.

1-1-1- تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

اختلفت الأرقام, وتضاربت الإحصائيات المقدمة من طرف الهيئات المهتمة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في تحديد العدد الحقيقي لهذه المؤسسات في الجزائر, وذلك بسبب اختلاف المعايير التي تعتمد عليها هذه الهيئات في تصنيف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة من جهة, وإلى التصريحات الخاطئة التي يقدمها أصحاب المؤسسات عن عدد المستخدمين لديهم من جهة أخرى؛ الأمر الذي جعلنا نعتمد في دراستنا هذه على المعطيات التي قدمها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي(CNAS) في تحديد تشكيلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة , والتي بيّن بأن عددها في السنوات الأخيرة الماضية هو كما يلي:

- في نهاية سنة 1999 ارتفع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى 159507 مؤسسة؛ بعدما كان عددها خلال سنة 1998 يقدر ب 137846 مؤسسة, أي بزيادة قدرها 21661 مؤسسة.
- وفي سنة 2002 بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 188564 مؤسسة, بعدما كان عددها في سنة 2001 يقدر ب 179893 مؤسسة[4].
- أما في سنة 2003, فقد بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 208737 مؤسسة, تشغل 612818 عامل, منها 207949 مؤسسة تابعة للقطاع الخاص, و778 مؤسسة تابعة للقطاع العمومي(العام).
- بينما في نهاية سنة 2004 فقد ارتفع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى 226227 مؤسسة, تشغل 664584 عامل, منها 225449 مؤسسة خاصة, و778 مؤسسة عمومية[5]؛ مع الإشارة هنا إلى أن عدد هذه المؤسسات ازداد ب 17490 مؤسسة، مقارنة بالسنة الماضية (سنة2003), وذلك نتيجة الزيادة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة(تقدر ب 17500), والانخفاض في عدد المؤسسات العمومية(زوال 10 مؤسسات)؛ هذا الانخفاض راجع إلى سياسة خوصصة المؤسسات العمومية المنتهجة من طرف الدولة, والتي تزايدت بشكل كبير في السنوات الأخيرة الماضية.

وبمقارنة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 1999 بعددها في نهاية سنة2004, نجد أن هناك زيادة كبيرة في عدد هذه المؤسسات, قدرها 66720 مؤسسة, أي بنسبة 42%, وذلك راجع إلى اهتمام الدولة عموما ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا بترقية هذا القطاع وتنميته, من خلال البرامج والآليات التي تزيد من فعاليته وقدرته التنافسية.

جدول رقم(18): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنتي 2003 و2004

طبيعة المؤسسات	عدد المؤسسات لسنة2003	عدد المؤسسات لسنة2004	التطور
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة	207949	225449	17500
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية	788	778	(10-)
المجموع	208737	226227	17490

Source : ministère de la PME et de l'artisanat, Direction des Systèmes d'Information et des Statistiques**(DSIS)**, **bulletin d'information économique**, bulletin N :^{0} 06, donnés de l'année 2004, P :07.

إن توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحسب الفئة العمالية يبين سيطرت المؤسسات المصغرة على الصنفين الآخرين (المؤسسات الصغيرة والمؤسسات المتوسطة) من حيث العدد بالنسبة للسنوات الثلاث(1999, 2001, 2002), فهي تستحوذ على أكثر من 90% من مجموع عدد المؤسسات, في حين أنه من حيث عدد العمال فالأصناف الثلاث تكاد تكون متقاربة[6].

كما أن توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط الاقتصادي يبين نشاطها يتركز أساسا في ستة(06) قطاعات اقتصادية, تمثل أكثر من 77% من مجموع النشاط الإجمالي وذلك لسنتي 2003 ، 2004 وتتوزع كالآتي: [7]

- البناء والأشغال العمومية..... 31.64%.
- التجارة ..... 16.68%.

- النقل والاتصالات ..... 09.02%.
- الخدمات الموجهة للعائلات..... 07.66%.
- الفنادق والمطاعم ..... 06.36%.
- الصناعة الغذائية..... 06.28%.

وتعكس نسب توزيع فروع الأنشطة الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العدد الكبير لهذه المؤسسات والتي تنشط في مجال قطاع الخدمات(التجارة، الخدمات الموجهة للعائلات، النقل والاتصالات، الفنادق والمطاعم...)، هذا بالإضافة إلى قطاع البناء والأشغال العمومية.

بينما يوضح التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر بأن جلها يتمركز في منطقتي وسط وشرق البلاد, بنسبة على التوالي: 35.68% و31.54% من مجموع المؤسسات المتواجدة في الوطن خلال سنة 2004. ويتضح ذلك من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم(24) : التوزيع الجغرافي المؤسسات للصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر

مناطق	سنة 2003		سنة 2004	
	عدد المؤسسات	النسبة %	عدد المؤسسات	النسبة %
الوسط(9 ولايات)	73573	35.38	80454	35.68
الشرق(16ولاية)	65115	31.32	71101	31.54
الغرب(10ولايات)	43757	21.04	45898	20.36
الجنوب(13ولاية)	25504	12.26	27996	12.42
المجموع	207949	100	225449	100

Source : ministère de la PME et de l'artisanat (DSIS), op.cit, P :10.

وإذا ما قمنا بمقارنة المؤسسات المتواجدة بولايات الوسط, نجد مفارقة كبيرة في التوزيع,وهو ما يعني عدم تكافؤ الفرص أو بالأحرى تثمين الموارد المتاحة بنفس الكيفية, فلو أخذنا ولايتين على سبيل المثال وهما الجزائر والمدية فإننا نجد فرق شاسع بينهما, فبينما يتواجد في الجزائر 27640 مؤسسة في سنة 2004 نجد في ولاية المدية 2938 مؤسسة, أي أقل من عدد المؤسسات في ولاية الجزائر بتسع(09) مرات.

1-1-2- ثقل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني:

لقد تدعمت مكانة ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني بصفة واضحة، من خلال سياسة الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت فيها الجزائر في السنوات الأخيرة, حيث أولت الدولة أهمية بالغة لترقية ودعم هذا القطاع, وتشجيعه لأخذ مكانته في إنجاح عملية الإنعاش الاقتصادي, وإعادة الديناميكية للنسيج الصناعي؛ باعتبارها من أهم القطاعات القادرة على خلق الاستثمارات, وتوفير مناصب شغل جديدة بالإضافة إلى مساهمتها الفعالة في إعادة تنشيط المحيط الاقتصادي, وتحقيق التنمية.

ومن خلال المعطيات السابقة, نجد أن القطاع الخاص في الجزائر يتكون بنسبة كبيرة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛ فهو إذ"ا الممثل الرئيسي لها, لذلك فإن مساهمة ومشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني تعبر عنها مساهمة القطاع الخاص, وقد تجاوزت مساهمة هذا الأخير في إجمالي واردات الجزائر لسنة 2004 نسبة 74% من إجمالي الواردات، وذلك بقيمة 13.3

مليار دولار، مع العلم أن حجم الواردات لهذه السنة(سنة2004) يقدر ب 18 مليار دولار؛ بينما تشير إحصائيات سنة 2004 بأن صادرات المحروقات قاربت 32 مليار دولار، أي 97.52% من إجمالي الصادرات.

لقد ساهم القطاع الخاص خلال سنة 2003 بنسبة 77.4% [8] في الناتج الداخلي الخام (PIB) خارج المحروقات، حيث نجد أن المؤسسات الخاصة ترتكز على قطاعات الفلاحة, التجارة, البناء والأشغال العمومية, والخدمات بصفة عامة؛ وفي إطار المؤسسات الخاصة, نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم بنسبة 46.94% [9] من الناتج الداخلي الخام بحساب قطاع المحروقات.

أما فيما يخص مشاركة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة[10]، فقد مثلت هذه المؤسسات في سنة 1990 قرابة 40% من القيمة المضافة، كما ساهمت بما يقارب 80% من القيمة المضافة في أنشطة الخدمات، و65% في التجارة، و20% في الصناع ة خارج المحروقات، و20% في قطاع البناء والأشغال العمومية.

بينما في سنة 1994، فقد بلغت القيمة المضافة المحققة من طرف القطاع العام 617.4 مليار دج، حيث مثلت 53.5% من الاجمالي الوطني؛ وابتدءا من سنة 1998 تمكن القطاع الخاص من تحقيق قيمة مضافة وصلت إلى 1178 مليار دج، والتي مثلت 53.6%، أما القطاع العام فتراجعت القيمة المضافة التي حققها في سنة 1994 إلى نسبة 46.4% والتي بلغت 1019.8 مليار دج؛ وهذا ما يفسر بأن القطاع الخاص في زيادة مستمرة لتحقيق أعلى قيمة مضافة من نظيره القطاع العام، وذلك نتيجة التوجهات الاقتصادية الجديدة.

1-2- معوقات نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

على الرغم من أهمية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، والاهتمام المتزايد الذي توليه مختلف القطاعات الاقتصادية بهذه المؤسسات، وتطبيق الكثير من الإجراءات التحفيزية، إلا أنها ما زالت تواجه العديد من المشكلات التي تعترض طريقها، وتعرقل مسيرتها نحو التطور والنمو؛ ويمكن حصر هذه المعوقات في العناصر الموالية:

1-2-1- معوقات تنظيمية وإدارية:

تتأثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بمجموعة كبيرة من العوائق الإدارية والإجراءات البيروقراطية؛ فتعدد مراكز اتخاذ القرار، والآجال الطويلة التي تستغرقها معالجة الملفات، وتفشي ظاهرة الرشوة والمحسوبية، بالإضافة إلى عدم استقرار النصوص التنظيمية؛ كلها عوامل تحد من قدرات هذه المؤسسات على العمل، والانطلاق لمواكبة التغيرات السريعة في الأسواق. إن صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية للحصول على قبول المشروع، إضافة إلى التباطؤ الإداري، يظهران بأن المشكلة هي مشكلة ذهنيات[11]، ذلك أن سرعة حركية اتخاذ القرارات وإصدار النصوص التنظيمية، لم تواكبها حتى الآن حركية مماثلة على مستوى الأجهزة التنفيذية.

1-2-2- معوقات تمويلية:

يتميز النظام المالي والمصرفي الجزائري بتقاليده وأساليبه الكلاسيكية القديمة والمعقدة، حيث تعاني معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من صعوبات في توفير رأس المال اللازم لإنشاء المشاريع الجديدة، أو تطوير المشاريع القائمة وتوسعتها، فهي إذا أمام مشكل التمويل الضروري لشراء الأصول الثابتة وتسيير دورة الاستغلال، خاصة في ظل النقص الكبير للتمويل البنكي لمثل هذه المشاريع وفي ظل غياب الأسواق المالية في الدول النامية أيضا، وهذا لعدة أسباب من بينها نظرة البنوك لأصحاب المشاريع على أنهم يفتقرون للخبرة التنظيمية والإدارية، فضلا على أن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تتوفر

على الضمانات المصرفية المطلوبة، ناهيك على أن جل هذه المؤسسات تنشط في القطاع غير الرسمي حيث لا تمسك سجلات محاسبية منتظمة ولا تهتم بتسجيل عملياتها وتقييد حساباتها في دفاتر يمكن الرجوع إليها، فكل هذا يجعل من الصعب التعامل معها، فتلجأ إلى التمويل الخاص غير الرسمي(الأصدقاء والأقارب،أو الموردين والزبائن....)، وأحيانا نتيجة السياسة النقدية المعتمدة من قبل الدولة (سياسة انكماشية).

1-2-3- المعوقات المتعلقة بالعقار الصناعي

من بين المعوقات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إنجاز وتنمية المشاريع الاستثمارية نجد مسألة العقار الصناعي، فطول مدة منح الأراضي المخصصة للاستثمار، والرفض غير المبرر أحيانا للطلبات، ونقص الموارد المالية لدى الجماعات المحلية لتعويض المالكين الأصليين للأراضي، كلها أمور تحد من تطوير هذه المؤسسات؛ بالإضافة إلى مشكلة عقود الملكية، والتي لا تزال قائمة في الكثير من جهات الوطن، بالرغم من وجود أجهزة محلية مثل(CALPI) والتي تهتم بمسائل تنشيط الاستثمارات؛ فغياب الأطر القانونية والتنظيمية التي تحدد طرق وكيفيات وآجال وشروط التنازل عن الأراضي، أدى إلى تفاقم مشاكل العقار الصناعي.

1-2-4- معوقات أخرى:

إضافة إلى المشاكل السابقة الذكر، والتي تحد من نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يمكن ذكر بعض المشاكل الأخرى والمتمثلة في:

- الأعباء الضريبية التي تتحملها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، والتي تؤدي إلى تعدد الأنشطة الموازية التي تصب في خانة التهرب الضريبي؛
- غياب الفضاءات الوسيطية، كالبورصة، وغرف التجارة، هذه الأخيرة بصفتها الواجهة المشتركة التي تضمن الربط بين العديد من المتعاملين الاقتصاديين والسلطات العمومية، وتمثل حلقات ضرورية لتنظيم الاقتصاد الوطني، وخلق الانسجام بين المصالح المختلفة، هذه الغرف متواجدة إداريا، ولكن عملها محدود ميدانيا[12]؛
- قدم نمط التسيير، حيث أن أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تمتاز بأنماط تسيير لا تتماشى ومتطلبات الاقتصاد التنافسي، أين تشكل الجودة الشرط الأساسي في ممارسة النشاط الاقتصادي؛
- عدم توفر المساعدات الفنية المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة في المجالات التي تكسب مهارات ومقومات العمل الخاص، سواء لأصحاب هذه المؤسسات أو العاملين بها،يضاف إلى ذلك عدم تأهيل هذه المؤسسات لإنتاج مخرجات مطابقة للمواصفات العالمية، خاصة وأن الجزائر في طريقها لمنظمة التجارة العالمية، الأمر الذي يدخل منتجات هذه المؤسسات في منافسة حادة مع المنتجات العالمية؛
- صعوبة الحصول على المعلومات الاقتصادية وانعدامها أحيانا كثيرة، مما ينعكس سلبا على تجسيد فرص الاستثمار.

ونلاحظ أن أهم المشاكل التي تعيق تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مرتبطة أساسا بضعف تنافسيتها، سواء في الأسواق الداخلية والخارجية، وصعوبة الحصول على المعلومات الاقتصادية المضبوطة التي تمكنها من رسم مخطط تسويق منتجاتها في الأسواق الدولية؛ كما يعد الحصول على القروض البنكية، ودخول الأسواق المالية من أهم هذه المشاكل، بالإضافة إلى العجز الكبير في استعمال التكنولوجيات الحديثة والابتكار في جميع مجالات أنشطتها، وضعف ثقافة التقاول لدى معظم المؤسسات.

2- أهمية الشراكة الأورو_متوسطية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

2-1- ماهية الشراكة الأورو_متوسطية:

عملت الدول الأوروبية على تطوير أشكال التعاون مع دول البحر المتوسط الجنوبية، بحيث وصل هذا التطور إلى إحلال اتفاقيات شراكة محل اتفاقيات التعاون السابقة، وتعتبر اتفاقيات الشراكة الجديدة بالغة الأهمية والتعقيد، الأمر الذي دفع إلى تعدد أشكالها من دولة إلى أخرى، إلا أن المرجعية في ذلك إعلان برشلونة والذي عقد في 27- 28 نوفمبر 1995؛ والذي أنشأ الشراكة الأورو-متوسطية، حيث شاركت فيه 27 دولة منها دول الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر -آنذاك- واثنا عشر دولة متوسطية غير أوربية أخرى منها الجزائر؛ وتهدف هذه الشراكة التي أطلق عليها "مسار برشلونة" إلى ربط استقرار الاتحاد الأوروبي وازدهاره باستقرار الشركاء المتوسطيين وازدهارهم، وقام مشروع الشراكة الأورو-متوسطية على ثلاث ركائز هي[13]: إنشاء منطقة التجارة الحرة بحلول عام 2010، وتكثيف التعاون الاقتصادي، وزيادة المساعدات المالية.

وإذا انطلقنا من روحية نصوص إعلان برشلونة نفهم أن الهدف من هذه العملية(الشراكة الأورو-متوسطية) خلق سلام واستقرار وتنمية في المنطقة التي تعد ذات أهمية إستراتيجية لأوروبا، وكذا تطوير المصادر البشرية وخلق أرضية ومناخ مناسبين لحوار الثقافات والتقريب بين الشعوب في منطقة حوض البحر المتوسط؛ وتطرح النصوص تطوير فكرة الشراكة على مستويات عدة: [14]

- شراكة سياسية وأمنية (الهجرة غير الشرعية، حقوق إنسان، النقلة الديمقراطية)؛
- شراكة اقتصادية ومالية (منطقة تبادل حر، حركة البضائع والأشخاص، تأهيل الاقتصاد الجنوبي)؛
- شراكة اجتماعية ثقافية (إنسانية).

2-2- أهمية الشراكة الأورو_متوسطية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن أهمية هذه الشراكة لا تكمن فقط في العلاقات التقليدية التاريخية التي تربط دول الاتحاد الأوربي ودول جنوب حوض البحر المتوسط، بل لأن المصالح قد أصبحت بين بلدان الضفتين متشابكة على أكثر من صعيد، حيث تسمح الشراكة الأورو-متوسطية بانتقال الأيدي العاملة، وجلب الاستثمارات الخارجية وتوظيفها في مشاريع تنموية، بالإضافة طبعا إلى تنشيط الأسواق في الاتجاهين؛ ولا شك أن تفعيل وتنمية المؤسسات عموما، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا، يجعل دول المنطقة أكثر تأهلا لدخول الشراكة والاستفادة من الفرص التي تتيحها، ولقد أدرك كل الشركاء بأن خلق جو أكثر ملائمة للاستثمار الأجنبي المباشر أمر ضروري للتنمية الاقتصادية في دول البحر الأبيض المتوسط.

ولقد أحرزت عملية برشلونة نتائج معتبرة بالنسبة لتحرير السلع (حيث تتمتع كافة السلع الصناعية التي يرجع منشأها لدول البحر المتوسط بإعفاء جمركي عند دخولها أسواق الاتحاد الأوروبي)، وإلغاء القيود الكمية، وإزالة الحواجز غير الجمركية، و تسهيل التجارة من خلال تبسيط وتحديث الإجراءات الخاصة بعبور الحدود والجمارك، وإقرار "بروتوكول الإطار" الخاص بتحرير الخدمات، وتقريب التشريعات الفنية والمعايير التى تهدف الى تناسق الأطر القانونية عبر المنطقة الأورو- متوسطية، بالإضافة الى توقيع الميثاق الأورو-متوسطي للمشروعات لتحسين مناخ الأعمال.

كما تساهم الشراكة الأورو- متوسطية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال: [15]

- تحسين الوضعية المالية لهذه المؤسسات ودعمها، بالاعتماد على التمويل المحصل من برامج ميدا للتأهيل، وبالتالي الحصول على قروض إضافية وتحسين سياسة الاستثمار؛

- الرفع من القدرة التنافسية لمنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير الكفاءات اللازمة لتحسين نماذج التسيير؛
- احتكاك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع نظيراتها الأوروبية ذات الخبرة والكفاءة في التسيير، مما يؤدي إلى اكتساب الخبرات والمهارات التسييرية؛
- انفتاح اقتصاديات الدول الجنوبية للبحر المتوسط، وخاصة الجزائر على الدول الأوروبية في ظل السوق المشتركة، وبالتالي دخول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في منافسة مع نظيراتها الأوربية، مما يدفع إلى تطوير المنتجات وخلق مزايا نسبية تسمح لها بدخول الأسواق الأجنبية وتعظيم أرباحها؛
- تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورفع قدراتها التنافسية؛

3- حصيلة التعاون والشراكة الأورو-متوسطية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

لقد بدأت مختلف برامج التعاون والشراكة الأورو-متوسطية التي يستفيد منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤتي ثمارها، وخاصة ما تعلق منها بالتعاون المتعدد الأطراف؛ وأبرز مثال على ذلك برنامج "ميدا" (MEDA) المندرج في إطار التعاون الأور-متوسطي، والذي يعتبر الأداة المالية الرئيسية للشراكة الأورو-متوسطية، خاصة بعد أن تم تفعيله بإعادة النظر في الاتفاقية المنظمة له، إذ وانطلاقا من هدفه الأساسي المتمثل في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق إعادة تأهيلها، وتأهيل محيطها، تم تحقيق إلى غاية جوان 2004 حوالي 400 عملية تأهيل وتشخيص وتكوين في إطار الدعم المباشر، وكذا إنجاز جهاز لتغطية الضمانات المالية بقيمة 20 مليون أورو لتحسين ظروف حصول المؤسسات على القروض؛ ويرتكز هذا البرنامج على المحاور الأساسية الموالية: [16]

- تطوير التسيير العملي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- دعم إنشاء وترقية الوسائل الجديدة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تحسين المحيط التنظيمي والمؤسساتي.

وقد حدد البرنامج مجالات التعاون ومعايير القبول[17]؛حيث تتمثل مجالات التعاون في:

- التطور الإستراتيجي؛
- التسويق، الإنتاج، الصيانة، الجودة؛
- الإدارة والتنظيم؛
- المحاسبة والمالية، مراقبة التسيير، التموين والتصدير.

أما فيما يخص معايير القبول للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهي كما يلي:

- مزاولة النشاط لمدة ثلاث(03) سنوات على الأقل؛
- أن يكون عدد العمال فيها مابين 10 إلى 250 عامل؛
- أن تكون تملك رقم أو سجل تجاري، ومسجلة لدى الضمان الاجتماعي؛
- أن تزاول نشاطاتها في قطاعات محدودة.

يعتبر برنامج MEDA من حيث المبدأ الأداة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي والذي يطبق بواسطتها التزامات الشراكة الأوروبية المتوسطية الفعلية، ويركز هذا البرنامج على أولويات ثلاث ترتبط بصورة وثيقة بعملية الشراكة في دعم الإصلاح الاقتصادي في دول الشراكة وهذه الأولويات هي: [18]

- دعم التحول الاقتصادي: والذي يهدف إلى الإعداد لتطبيق مبادئ التجارة الحرة عن طريق زيادة التنافس مما يفرض تحقيق نمو اقتصادي دائم خاصة لدى التركيز على تنمية القطاع الخاص.
- تعزيز ودعم الميزان الاجتماعي الاقتصادي: وذلك بهدف تخفيف الكلفة قريبة المدى في التحول الاقتصادي من خلال إجراءات مناسبة في مجال السياسة الاجتماعية.

تعزيز العمليات الإقليمية وعمليات عبر الحدود: من أجل إكمال النشاطات الثنائية بين الدول من خلال إجراءات تستهدف زيادة التبادل على المستوى الإقليمي.

وقد استفادت الجزائر، والدول العربية المتوسطية المعنية من برامج MEDA للتمويل، وذلك من خلال تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق مرحلتين:

- **برنامج $MEDA_1$** خلال الفترة(1995- 2000)؛
- **برنامج $MEDA_2$** خلال الفترة (2000- 2006).

حيث خصص وفق **برنامج $MEDA_1$** غلاف مالي قدره 4.685 مليار أورو من طرف البنك الأوربي للاستثمار (BEI) من أجل التعاون المالي بين الإتحاد الأوروبي وشركائه الأوسطيين، وكان حظ الجزائر من هذا البرنامج 194 مليون أورو، تم توجيهها في عدة مجالات، منها تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بعد التوقيع على اتفاقية التمويل في 14 سبتمبر 1999 والمتمثلة في مشروع دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيمة 57 مليون أورو[19]، ويهدف هذا المشروع إلى إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ووضع شبكة وطنية للمعلومات الاقتصادية والتقنية تساعدها في الحصول على مختلف المعلومات الضرورية.

أما **برنامج $MEDA_2$** فقد خصص مبلغ 3.35 مليار أورو [20]، كما جاء هذا البرنامج بإصلاحات داخلية في اللجنة الأوروبية، وتميز بعلاقة أكثر وثوقا في تنفيذ الشراكة الأوروبية المتوسطية؛ ولقد استفادت الجزائر من مبلغ 90.2 مليون أورو في إطار هذا البرنامج.

4- أساليب وآليات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في إطار كل من السياسة الوطنية والتعاون الإقليمي (المتوسطي) والدولي:

في سياق تحديات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وما طبعته من تحولات على أكثر من صعيد، أضحت المؤسسة الصغيرة والمتوسطة رافدا حقيقيا للتنمية الدائمة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، باعتبارها تمثل قطاعا منتجا للثروة، وفضاء حيويا لخلق فرص العمل، وبالتالي فهي وسيلة اقتصادية، وغاية اجتماعية ينبغي لها أن تأخذ على عاتقها الأعباء الناتجة عن البحث عن موقع جديد ضمن خريطة الاقتصاد العالمي الجديد، خاصة في ظل الشراكة الأورو-متوسطية.

وانطلاقا من هذا السياق، فإنه من الضروري بمكان وضع آليات وميكانيزمات فعالة وواقعية قابلة للتنفيذ، مكيفة مع التحولات الاقتصادية الجديدة، الغاية منها تجاوز تلك المشاكل والعراقيل التي تحول دون تنمية وتطوير هذا القطاع الحيوي.

ففي إطار السياسة الوطنية، يشكل القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإطار المرجعي لوضع هذه الآليات؛ فحسب المادة 11 من هذا القانون، أن تدابير المساعدة والدعم لترقية هذه المؤسسات تهدف إلى ما يلي: [21]

- إنعاش النمو الاقتصادي، وإدراج تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن حركية التطور والتكيف التكنولوجي؛
- تشجيع بروز مؤسسات جديدة، وتوسيع ميدان نشاطها؛

- ترقية توزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي والتجاري والاقتصادي والمهني والتكنولوجي المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تشجيع كل الأعمال الرامية إلى مضاعفة عدد مواقع الاستقبال المخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تشجيع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحسين أدائها؛
- ترقية إطار تشريعي وتنظيمي ملائم لتكريس روح التقاول وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تبني سياسات تكوين وتسيير الموارد البشرية تفضل وتشجع الإبداع والتجديد وثقافة التقاول؛
- تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأدوات والخدمات المالية الملائمة لاحتياجاتها؛
- تحسين أداء البنوك في معالجة ملفات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تشجيع بروز محيط اقتصادي وتقني وعلمي وقانوني، يضمن لهذه المؤسسات الدعم والدفع الضروريين لترقيتها وتطويرها في إطار منسجم؛
- ترقية تصدير السلع والخدمات التي تنتجها هذه المؤسسات.

إضافة إلى تطهير العقار الصناعي وتنظيمه من خلال مراجعة سياسة تسيير الوعاء العقاري الصناعي، وإعداد سياسة مبنية على الشفافية، بإحداث هيئات متخصصة وإدخال إجراءات لإعادة تأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاط، وإنشاء صندوق ضمان فيما يخص العقار، وإحداث بنك للمعلومات حول العقار المتوفر،وكذا إعداد دليل للإجراءات اللازمة للحصول على العقار الصناعي يتضمن ما يلي:

- الإطلاع على الإمكانيات العقارية الموجودة والمعروضة؛
- قيمة كل عقار ومكانه؛
- دفتر شروط الاستفادة من العقار.

وكذا ترقية التشاور بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتفعيل نشاطها، عن طريق الجمعيات المهنية، ومنظمات أرباب العمل، بهدف دراسة ومناقشة مختلف المشاكل التي تعيق تنمية هذا القطاع، من خلال لجان تقنية تجتمع دوريا لتساهم في تقديم المقترحات للسلطات العمومية، قصد إعداد الخطط الإستراتيجية لترقية القطاع. وقد تم تدعيم هذا العمل بتأسيس مجلس وطني استشاري، وتنصيب مختلف هياكله التنظيمية، وهذا تطبيقا للقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة في المادة 25 منه[22]؛ وهذا بهدف ضمان حوار دائم ومستمر بين السلطات العمومية والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين.

أما على المستوى الإقليمي (المتوسطي) والدولي، فآليات الدعم تتمثل في:

- ترقية المناولة، والتي تعتبر الأداة المفضلة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني؛ من خلال تأسيس مجلس وطني لترقية المناولة، يلتقي فيه المناولون والشركات الصناعية الكبرى لتنمية المناولة الصناعية، وتعزيز عمليات الشراكة بين القطاع الوطني الخاص والعام، وكذا مع الشركاء الأجانب. وتشجيع التحاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية بالتيار العالمي للمناولة.
- تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لأن مسألة تأهيل المؤسسات تقودنا بالضرورة إلى الحديث عن تحسين قدرتها التنافسية، ذلك أن عالمية التبادلات والتغيرات الحاصلة في الميدان الاقتصادي في ظل هيمنة التجمعات الاقتصادية الكبرى على الأسواق العالمية، تفرض على السلطات

العمومية إيجاد الطرق الحديثة والناجعة في عملية التأهيل، والتي لا تقتصر على حل مشاكل المؤسسات فحسب، بل تتعدى إلى المحيط الاقتصادي ككل.

- التعاون الإقليمي (المتوسطي)، لأن التطورات الاقتصادية التي شهدها العالم بصفة عامة، والتحولات التي عرفها الاقتصاد الجزائري بصفة خاصة، وكذا التحديات التي تواجهها الدولة من خلال اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي، تفرض على الجزائر أن تستفيد من كل الإمكانيات المتاحة في مجال الشراكة والتعاون الإقليمي وحتى الدولي، سواء على شكل قروض ممنوحة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أو إعانات الهيئات الدولية؛ واستغلال هذه القروض استغلالا أمثلا، وتوجيهها نحو العملية الإنتاجية، وتحسين أداء هذه المؤسسات، وبالتالي تطوير الاقتصاد الجزائري ككل؛ ونذكر من بين أشكال التعاون الدولي برنامج ميدا السالف الذكر.
- تطوير آليات التمويل؛ فرغم انفتاح السياسة الاقتصادية في الجزائر على المنظومة الاقتصادية الدولية، إلا أن نمط تسيير المؤسسات المالية لا زال يعد من الأنماط القديمة التي لم تساير بعد نظم العصر؛ لذلك يتوجب إعداد سياسات تمويل تأخذ في الحسبان نقائص واحتياجات وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتكون متضمنة لصيغ وأساليب تمويلية جديدة ذات فعالية في التمويل من جهة، ولها القدرة على تعبئة المدخرات من جهة ثانية؛ ولبلوغ ذلك يجب مراعات ما يلي: [23]
- إنشاء بنوك متخصصة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- فتح شبابيك خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البنوك الجزائرية العمومية؛
- الاهتمام بالبنوك الإسلامية كأداة تمويلية قائمة على أساس المشاركة؛
- الاهتمام بالقرض الإيجاري من الجانب التنظيمي والتشريعي، وتطويره كأداة فاعلة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- إحداث شركة رأسمال المخاطرة تعمل في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تطوير وتحديث النظام المصرفي الجزائري ككل؛
- إنشاء صناديق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- فتح البورصة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- لا مركزية قرار منح القرض المتواجد بالجزائر العاصمة، وتفويض وكالات جهوية لتبسيط وتسريع الإجراءات؛
- مراجعة نسبة الفائدة بالتخفيض، مع ضرورة توفير معدلات فائدة امتيازية لصالح المستثمرين في هذا القطاع.

خاتمة

في ظل الظروف العالمية الحالية والتكتلات الاقتصادية الدولية، أصبحت اتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية هدفا إستراتيجيا يخدم كل من الدول الأوروبية ودول جنوب المتوسط وإن كان بنسب متفاوتة، ذلك أن طبيعة العلاقة بين دول الاتحاد الأوربي ودول الحوض المتوسط وفق هذه الاتفاقية بنيت على مبدأ الشراكة بين الطرفين، وقد تركزت على تحرير التجارة وانفتاح السوق كعنصر أساسي للوصول إلى التكامل الاقتصادي؛ من جهة أخرى فإن علاقات الشراكة الأورو-متوسطية ترتكز على طبيعة اقتصادية متناقضة وغير متوازنة، كون أن مشروع الشراكة هذا هو إدماج غير متكافئ بين الطرفين.

ففي ظل تطور اتفاقيات الشراكة الأورو–متوسطية، تبين الاختلاف الكبير بين مستويات التنمية الاقتصادية في دول الاتحاد الأوربي ودول جنوب البحر الأبيض المتوسط، حيث تأكد بأن اقتصاديات الجنوب لم تتحسن، وازداد الدين الخارجي لهذه الدول، كما تسببت سياسات التعديلات الهيكلية بمزيد من التدهور للحقوق الأساسية للشعوب القاطنة في جنوبي البحر المتوسط.

والملاحظ كذلك أن طبيعة هذه الاتفاقيات ليست مجرد اتفاقيات اقتصادية، على الرغم من أن معظم ردود الأفعال عليها اقتصر على تناول البعد الاقتصادي، وإنما هي اتفاقيات شاملة تستهدف إطلاق حوار سياسي بين الأطراف المعنية، ووضع ضوابط لحركة المعاملات وتبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وتحديد أشكال التعاون الاقتصادي والنقدي؛ ومن ثم فهناك افتراض قوى بأن يكون مشروع الشراكة الأورو– متوسطية مجرد اتفاق لحماية الاتحاد الأوربى من "فيضانات" اجتماعية واقتصادية وسياسية قادمة من بلدان الضفة الجنوبية للبحر المتوسط.

لذلك فإن الشراكة الأورو–متوسطية يجب أن تتحول من مشاركة بين شركاء غير متكافئين إلى تقارب وتعاون عادل يؤدي إلى تنمية اقتصادية للطرفين، وهذا يعني زيادة الدعم الأوربي لدول جنوب المتوسط من أجل زيادة قدراتهم التنافسية في الأسواق المحلية والعالمية.

وعلى الرغم من هذه التحفظات بخصوص تطور(أو تدهور) الشراكة الأورو–متوسطية، والحاجة إلى إجراء تجديد كبير في عملية برشلونة، إلا أن الشراكة الأورو–متوسطية تظل الهيكل الإقليمي الأكثر صلة للتعاون المتوسطي، إذ توفر الشراكة مصادر مالية ومؤسساتية جديدة للمنطقة، كما توفر منبراً لتعاون المجتمع المدني في المنطقة المتوسطية يمكن ألا يتوفر من غير الشراكة؛ ولهذا فمن الممكن أن تكون عملية برشلونة هيكلاً مفيداً لتعزيز المجتمع المدني الأورو–متوسطي بمختلف تنويعاته، ولذلك يمكن تحديد أهم التوصيات لهذه الدراسة في النقاط الموالية:

- تفعيل دور الدولة اتجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مرافقتها وتوفير الحماية لها؛
- إرساء التعاون بين الاتحاد الأوربي والبلدان المتوسطية على أساس أقوى بواسطة حوار بناء واضح الأهداف، وبواسطة العمل على تحقيق أهداف التعاون.
- زيادة الدعم المخصص من طرف الاتحاد الأوربي للدول المتوسطية لإعادة هيكلة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حتى يتسنى لها زيادة قدرتها التنافسية في الأسواق الأوربية.
- ضمان اندماج فعال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السوق المحلية والدولية؛
- وضع تشريع مرن وملائم يتماشى مع التغيرات المحلية والدولية، يستجيب لتطلعات وطموحات المؤسسة؛
- إنشاء خريطة تموقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تسمح بحصر فرص الاستثمار المحلية المقترحة للمقاولين الوطنيين والأجانب.

الهوامش:

(1):Chantal BOSSENAULT, Martine PRETET, **Organisation et gestion de l'entreprise**, vuibert, Paris, 1991, P 153

(2): حسين رحيم, **ترقية شبكة دعم الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر(نظام المحاضن)**,الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، 9/8 أفريل2002, ص 52 .

[3]: المادة الرابعة من القانون رقم: 18/01 المؤرخ في 2001/12/12 , المتضمن القانون التوجيهي لترقيـــة المؤسســـات الصغيرة والمتوسطة, وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, الجزائر, 2001 , ص 8 .

[4]: bulletin d'informations économiques pour l'année 2002, site Internet du ministère des PME et l'artisanat, www.pmeart-dz.org, P 02.

[5]: ministère de la PME et de l'artisanat, Direction des Systèmes d'Information et des Statistiques**(DSIS)**, **bulletin d'information économique**, bulletin N :[0] 06, donnés de l'année 2004, P07.

[6]: actes des assises nationales de la PME, ministère de la PME et de l'artisanat, janvier 2004, P37

[7] : ministère de la PME et de l'artisanat (DSIS), op.cit, P 07.

[8] : ibid., P 37

[9]: قويقح نادية، مرجع سابق، ص 05.

[10]: Conseil National Economique et Social(**CNES**), **Rapport pour une politique de développement de la PME en Algérie**, 17 avril 2002, P15.

[11]: محمد الهادي مباركي، **المؤسسة المصغرة ودورها في التنميـــة**، الملتقى الوطني الأول حول المؤسســـات الصـــغيرة والماوسطة ودورها في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الأغواط، 9/8 أفريل2002، ص 93.

[12]: شبايكي سعدان، **معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الـــوطني الأول حـــول المؤسسات الصغيرة والماوسطة ودورها في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الأغواط، 9/8 أفريـــل2002، ص 05.

[13] : يوسف مسعوداوي، **آثار الشراكة الأورو متوسطية على الاقتصاديات العربية**، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية– الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 8– 9 ماي 2004، ص 02.

[14] : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **الشراكة العربية–الأوروبية(الدوافع والمنافع)**، سلسلة الخلاصات المركزة، السنة الرابعة إصدار 01/3، ص 03

[15] : بلالي أحمية، **دور التمويل بالمشاركة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل الشراكة الأورو عربية**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، 17– 18 أفريل 2006، ص 449.

[16]: خميسي نويوة، **نحو تعميق التشاور مع الهيئات المحلية**، مجلة فضاءات، العدد:01، ص 07.

[17]: بوخاوة اسماعيل، عطوي عبد القادر، **التجربة التنموية في الجزائـــر وإســـتراتيجية تنميـــة المؤسســـات الصـــغيرة والمتوسطة**، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربيـــة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف, 25–28 ماي 2003، ص 16.

[18] www.rezgar.com

[19]: monir ben sassi, rapport de diagnostic des programmes de mise à niveau des PME des la république d'algérie, UNIMED Business Network-Phase II, juillet 2004, P 16, www.cgem.maIMGdocMise_a_niveau_-_algerie

[20]: الياس بن ساسي، يوسف قريشي، **المنظومة المالية الأوروبية والتعاون الاقتصادي العربي متطلبان أساسيان لإرساء قواعد الشراكة الأوروبية**، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربيـــة– الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 8– 9 ماي 2004، ص 06.

[21]: المادة 11 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، **مرجع سابق**، ص ص 10، 11.

[22]: المادة 25 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، **مرجع سابق**، ص 16.

[23]: خوني رابح، حساني رقية," **آفاق تمويل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائـــر**". الـــدورة التدريبيـــة الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف, 25–28 ماي 2003، ص ص 23، 24.